هل "لطش" السادات اموال الدعم العربية ؟

داب السادات واجهزة اعلامه في السنتين الماضيتين على التباكي والنواح والشكوى بان الدول العربية الغنية لم تقدم لنظامه المساعدات الاقتصادية الكافية .

والمعروف ان دول النفط وخاصة الرجعية منها قد قامت بتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة لنظام السادات من اجل المساعدة في تثبيت اركانه المتزعزعة . وتزايد تدفق هذه الاموال النفطية على مصر بشكل خاص عندما ادار السادات ظهره للتجربة الاقتصادية التقدمية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر . ومع الاعلان عن سياسة "الانفتاح الاقتصادى" وفتح ابواب مصر امام تغلغل الرساميل الاجنبية واصدار التشريعات الخاصة بحفز تطور الراسمالية المصرية ، فان امراء النفط شددوا من دعمهم لنظام السادات على الصعيد الاقتصادى ايضا .

ولكن يبدو ان السادات كان يريد اموالا اكثر بل وحاول ان يغمز من قناة حلفائه السعوديين وغيرهم من شيوخ البترول حين سمح لمسؤوليه بان يدلوا بتصريحات مفادها ان مصر التي خسرت منذ حرب حزيران حوالي ٤٠ مليار دولار لم تتلق سوى ٤ مليارات .

وكان خطاب السادات في يوم عيد العمال العالمي والذى هاجم فيه السعوديين الحافز الذى دعا حكام السعودية الى نشر ارقام المساعدات السعودية الى مصر . ومن المعروف انهم كانوا يحجمون من قبل عن ذلك وعن الاشارة الى كيفية انفاق هذه المبالغ من اجل عدم احراج حليفهم السادات .

وطبقا لما نشرته جريدة "الرياض" اعتمادا على مصادر مقربة من العائلة المالكة السعودية فان مجموع المساعدات التي قدمتها السعودية لمصر منذ عام ٧٣ بلغت ٧ مليارات دولار .

وتضيف "الرياض" مؤكدة ان هذا المبلغ لا يشتمل على الاستثمارات الخاصة والقروض الميسرة والمساعدات النقدية المباشرة التى كانت ترسل الى مختلف المكاتب الحكومية .

هذا ولا يستبعد المعلقون السياسيون ان يكون السادات قد اودع "المبالغ الضائعة" التي لم يعترف بتسلمها وهي حوالي ٣ مليارات دولار في حسابه الشخصي في المصارف الاجنبية . ويستند هؤلاء المعلقون في تقديراتهم هذه الى واقع تحول السادات من مجرد ضابط في الجيش الى اكثر الاغنياء ثراء في مصر .

مليون دولار .. ينفقها العالم على التسلح كل دقيقة ..!!

اعلن معهد الابحاث الدولي لشؤون السلام وهو منظمة دولية تتخذ من العاصمة السويدية مقرا لها ان نفقات دول العالم المختلفة على الاغراض العسكرية قد بلغت ، خلال العام الماضي ، مليون دولار كل دقيقة واحدة وبعملية حسابية بسيطة يتضح ان ١٤٤٠ مليون دولار تنفق في اليوم الواحد على اغراض التسلح وتطوير القدرات العسكرية لدول العالم المختلفة .

ويمكن لكل انسان عاقل في هذه الدنيا ان يتصور ما يمكن ان تفعله هذه المبالغ الطائلة التي تنفق هدرا فيمالوجرى توجيهها لاغراض تطوير الاقتصاد وتحسين الاحوال المعيشية لسكان عالمنا .

من غير الصعب التكهن ماذا سيفعله مبلغ ١٤٤٠ مليون دولار لبلادنا لو توقف سباق التسلح لمدة يوم واحد واعطينا هذا المبلغ ؟ .

ومن المعروف ان سياسة تسعير وتشديد حدة التوتر الدولي هي احدى علائم السياسة التي تنتهجها الدول الراسمالية وخاصة الولايات المتحدة مما يضطر دول العالم الاخرى لتوجيه قسم من دخلها القومي لتطوير قواها الدفاعية .

ويشير بعض المراقبين الاقتصاديين الى الاثر الكبير والايجابي الذى يمكن ان يمارسه توقيع اتفاقية "سالت – ٢" على قضية تخفيف التسابق على السلاح وعلى امكانية زيادة المساعدات الاقتصادية التي تقدم للبلدان النامية .

حصيلة الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي خلال خمسة أشهر من عام ١٩٧٩

صدر في موسكو بيان يفيد بنتائج مداخيل الصناعة السوفيتية للخطة الحكومية في الفترة ما بين كانون الثاني وايار من هذا العام .

كانت بداية هذا العام ، معقدة جدا ، من حيث الاحوال الجوية . ذلك انه في كانون ثاني وشباط ، حلت برودة قاسية في مناطق صناعية شاسعة ، الامر الذى اثر على حالة الانتاج .

ومثال ذلك ، انه في سيبيريا الغربية ، حيث يستخرج اكثر من نصف البترول السوفيتي ، بلغت البرودة ٥٠ درجة مئوية تحت الصفر ورغم ان انتاج البترول ازداد في الاشهر التالية لدرجة كبيرة ، غيران خطة كانون ثاني ايار ، الخاصة بهذه الصناعة الهامة ، لم تنفذ بكاملها .

صحيح ان عدم تنفيذ خطة استخراج البترول ، بكاملها يعوض عنه لدرجة ما ، بالتفوق في تنفيذ خطة استخراج الفحم ، وبمعدلات عالية في انتاج صناعة الغاز ، حيث بلغت زيادة الانتاج نسبة ١١ بالمئة

ويجب القول ، ان خطة تسويق المنتوجات لوحظت ما بين كانون ثاني وايار ، وكان التفوق بنسبة ١٠٣ بالمئة . ومعنى ذلك ان الصناعة السوفيتية زادت خلال اشهر الربيع لدرجة كبيرة .

وفي بعض القطاعات كان الانتاج يسبق ما اعد للخطة ، بدرجة كبيرة وتم تحقيق زيادة على اساس استخدام التكنولوجيا الحديثة الاكثر تقدما على اساس توسيع واستكمال الانتاج في كافة المصانع السوفيتية . تقريبا . وخلال تلك الفترة تم تشغيل الاف العمال في المحطات الكهربائية وحسب الخطة كان يستمر بناء مجمعات صناعية ضخمة في سيبيريا وآسيا الوسطى والشرق الاقصى السوفيتي ، وفي كزخستان .

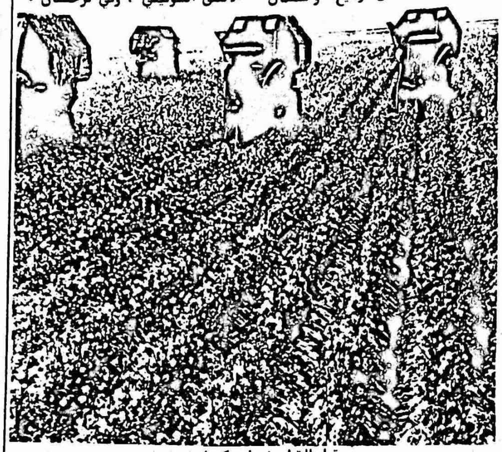

حقول القطن في اوزبكستان

عودة إلى مشروع الاسمنت

اخذت مصانع مواد البناء والورش المختلفة في طول البلاد وعرضها تشكو من النقص الذى يعانيه في مادة الاسمنت . وتزايد هذا النقص في الاونه الاخيرة بصورة خطيرة بحيث يهدد قطاع البناء والمصانع المرتبط به في بلادنا .

ولدى الاستفسار عن سبب هذا النقص تبين ان مصدر الاسمنت الوحيد الا هو شركة نيشر الاسرائيلية بدات في توجيه جزء هام من انتاج مصانعها لسد احتياجات بناء المطارات العسكرية الجديدة في النقب .

ومن باب تحصيل الحاصل القول ان قطاع البناء في الضفة والقطاع في ادنى مرتبة من سلم الاولويات التي تسير عليه شركة نيشر بتوجيه من السلطات المسؤولة لذا فان تلبية حاجة هذا القطاع من الاسمنت لن تتحقق الا اذا كان لدى الشركة فائض عن احتياجات السوق الاسرائيلية الداخلية بشقيها الاقتصادى والامني .

ان هذا النقص الحاصل في مادة الاسمنت هو مؤشر جديد على اعتماد سوقنا المحلية وقطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد فيه ، قطاع البناء ، على المصدر الاسرائيلي للاسمنت .

وحيث ان قيام شركة اسمنت الخليل يشكل خطوة هامة ورئيسية على طريق انهاء هذا الاعتماد والتبعية فان الاسراع في استكمال الخطوات الضرورية لانجاز هذا المشروع هو ضرورة تفرضها طبيعة الاوضاع .

لن نكون مبالغين اذا ما قلنا ان المواطنين في بلادنا يتطلعون الى مشروع الاسمنت بعيون ملؤها الامل والترقب وفي هذا ما سيحفز القائمين على الشركة الى تكثيف الجهود من اجل سرعة انجاز هذا المشروع الحيوى .

٥

أثيوبيا تبني حياة جديدة

بدات اثيوبيا مرحلة جديدة وهامة من تاريخها الحديث . فبعد ان خفتت اصوات طبول الحرب والتمرد التي كانت تدقها الرجعية الداخلية والخارجية ، وبعد فشل عدوان الصومال وتآمر زياد برى ، ومع توطد النظام الثورى في اثيوبيا واتساع قاعدته الاجتماعية السياسية اخذت الثورة الاثيوبية تركز جهودها وقواها على مهمة البناء السلمي وتطوير القاعدة الاقتصادية في البلاد .

ان المهام التي تواجهها الثورة جسيمة وكبيرة . فهي ورثت تخلفا مريعا عن نظام هيلاسيلاسي واسلافه المقبور الذى جعلها تحتل ادنى مرتبة في سلم التطور الاقتصادى ووفقا لاحصائيات الامم المتحدة لم يتعد معدل الدخل السنوى بالنسبة للفرد الواحد من السكان مبلغ الـ ٦٠ دولارا . وكان المزارعون التابعون الفقراء يشكلون ٨٥ بالمئة من عدد السكان كما ان ٩٠ بالمئة من السكان كانوا اميين بينما كان ٨٥ بالمئة منهم محرومين من اى علاج طبي وكان موت عشرات الالاف من الجوع سنويا ظاهرة عادية في نظام هيلاسيلاسي .

ومع انتصار الثورة عام ١٩٧٤ بدات قيادة الثورة ممثلة في المجلس العسكرى الادارى باتخاذ عدد من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية . ففي عام ١٩٧٥ وبعد تاميم الارض التي كان يملك الجزء الاكبر منها الاقطاعيون وعائلة الامبراطور والكنيسة شرع في تطبيق الاصلاح الزراعي الذى وزعت بموجبه على فقراء الفلاحين قطع من الاراضي تبلغ مساحة كل منها ١٠٠ دونم . كما اعفي الفلاحون من دفع ديونهم للمالكين وخفضت الضرائب الزراعية الى اقصى حد ممكن .

وقامت الثورة بتأميم جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة وفي مقدمتها العائدة للراسمال الاجنبي وكذلك البنوك وشركات التامين . وسنت الحكومة ولاول مرة في تاريخ البلاد تشريع عمل يؤمن ظروفا طبيعية للعاملين الذين اصبحوا يتمتعون بحق الاجازة والتقاعد وفي المشاركة في ادارة المؤسسات المؤممة . واعيد تنظيم النقابات العمالية على اسس جديدة وتشكل الاتحاد العام للنقابات الاثيوبية وارتفع عدد العمال المنتسبين للنقابات من ٥٥ الفا في عام ٧٤ الى ٣٠٠ الف سنة ٧٨ كما ازداد عدد العمال الصناعيين بنسبة ٣٠ بالمئة . وازداد كذلك عدد العمال الدائمين في القطاع الزراعي . وهكذا اخذت الطبقة العاملة تلعب دورا اكبر في حياة البلاد السياسية .

وقد ادت كل هذه الاجراءات الى خلق فرص عمل جديدة امام الاف العاملين مما ادى الى انخفاض البطالة في المدن من ٢٥٠ الف شخص قبل الثورة الى ١٤٤ الفا في عام ١٩٧٨ . وبالاضافة الى ذلك فان الخطوات الاخرى التي اتخذتها الثورة كتوسيع بناء المساكن وتخفيض اجرة البيوت بمعدل ٣٠ بالمئة بالنسبة لـ ٧٠ في المئة من المواطنين ذوى الدخل المنخفض وتوسيع شبكة المدارس الابتدائية بحيث ازداد عدد تلاميذها من ٨٥٠ الفا الى مليون و ٤٠٠ الف ، وتطوير الخدمات الصحية ، قدادى الى تحسين حياة الاثيوبيين بشكل ملموس .

الا ان كل هذه الانجازات قد تعرضت الى مصاعب جدية بسبب الحروب الداخلية والخارجية التي فرضت على اثيوبيا وتعرض البلاد لموجة من الجفاف . وادت هذه الاوضاع الى عواقب خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني . فقد هبط انتاج الحبوب من ٥ر٥ مليون طن عام ٧٦ الى ٤ر٧ مليونا عام ٧٨ ، واضطرت الحكومة الى استيراد ٨٠ الف طن من القمح عام ٧٨ .

اما الانتاج الصناعي فقد تاثر تاثيرا كبيرا خلال الحرب في ارتريا حيث توقفت المصانع هناك عن العمل . وجدير بالذكر ان الصناعة في ارتريا تعطي حوالي ٣٠ بالمئة من الانتاج الصناعي للبلاد وخاصة المواد الغذائية والانسجة وادت هذه العوامل وغيرها الى انخفاض صادرات البلاد الى الخارج

واثر توطد مواقع الثورة وهدوء الجبهة الداخلية اخذت الثورة تركز جهودها على تطوير البلاد الاقتصادى والاجتماعي فأصدر المجلس العسكرى الادارى الحاكم "برنامج التطور الوطني الثورى" في اواخر تشرين اول من العام الماضي وانشأ مجلسا اعلى للتخطيط ليتولى مسؤولية تنفيذ البرنامج .

وللبرنامج هدفان رئيسيان : الاول طويل المدى يستهدف تعزيز القاعدة المادية للسير نحو الاشتراكية . اما الثاني ذو المدى القصير فينص على ضرورة القيام بمهمات عاجلة من اجل توفير المواد الغذائية للسكان وترميم الصناعات التي اصابها الخراب والقضاء على حالة الركود الاقتصادى الذى عانت البلاد منه مؤخرا .

ومن اجل تنفيذ هذا البرنامج فان حملة واسعة تجرى في طول البلاد وعرضها من اجل بيان اهمية اقران الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي نص عليها البرنامج بالحماس الثورى لجماهير الشغيلة .

وتلعب المنظمات الاجتماعية والجماهيرية في البلاد كاتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين واتحاد الطلاب واتحاد المرأة وغيرها دورا بارزا في عملية البناء الواسعة. التي تشهدها اثيوبيا .

وادراكا من قيادة الثورة الاثيوبية لضرورة وجود طليعة سياسية للجماهير الكادحة في اثيوبيا يجرى العمل بشكل مكثف على تكوين مثل هذه المنظمة السياسية ففي عام ٧٧ اتحدت المنظمات الماركسية اللينينية المختلفة في "الجبهة المشتركة للمنظمات الماركسية – اللينينية في اثيوبيا" . وقرر المجلس العسكرى الادارى في مؤتمره المنعقد بشهر تموز من عام ٧٨ ان يقدم كل الدعم للجبهة .

ويساعد موقف القوى الثورية والتقدمية في العالم ومساندتها الاممية الثورة الاثيوبية على تقوية مواقعها وذلك عن طريق شتى اشكال الدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى .

ان انتصار الثورة الاثيوبية وتوطد مواقعها قد خلقا وضعا جديدا في القرن الافريقي من شأن استمرار تطوره ان يمارس تأثيرا ايجابيا لاعلى المنطقة الافريقية وحدها وانما على البلاد العربية ايضا .